السبت, 03 أكتوبر 2015 17:15

# تقرير شامل عن الملتقى السادس للباحثين في العلوم الشرعية

**في خطوة تجديدية هي الأولى من نوعها تطويرا لملتقى الباحثين في العلوم الشرعية وسعيا لجمع وتقريب جهود الباحثين في قضايا التجديد والاجتهاد في العلوم الشرعية، نظمت حركة التوحيد والاصلاح ندوة علمية رائدة في مجالها حيث اجتمع على مائدتها جمع من الباحثين والعلماء والمهتمين بالدراسات الشرعية في إطار الدورة السادسة للملتقى الوطني للباحثين في العلوم الشرعية التي نظمها قسم الانتاج العلمي والفكري لحركة التوحيد والإصلاح يوم الاحد 20 شتنبر 2015 بمقر جهة طنجة-الحسيمة بطنجة. وقد سبق تنظيم الندوة دعوة الى استكتاب عام حول " التجديد في علمي الحديث والأصول وتحدي قضايا الإصلاح" بناء على أرضية صاغها المسؤول عن القسم المهندس الاستاذ الباحث والأديب فصيل الامين البقالي ونشرها موقع 'alislah.ma' منتصف يونيو الماضي. وهي الارضية التي أطرت موضوع الاستكتاب وحددت مجاله ووضعت شروطه وضبطت مواعيده.**

**ولأهمية الندوة والحاجة اليها اعتبر المتتبعون فضلا عن المشاركين أن مجرد تنظيمها بتلك الحلة وبتلك الرؤية يعد نجاحا كبيرا، أولا لبعدها الاستشرافي والرمزي لما له من أثر في اطلاق حركية علمية وفكرية جماعية منظمة من داخل الحركة الاسلامية التي طالما اتهمت بالتفريط في الاجتهاد وقضاياه المعاصرة وما أكثرها، وثانيا لبعدها التواصلي بين ثلة من الباحثين والعلماء لما له من دور في تقريب وجهات النظر وتوسيع مداخلها وتعميق المطارحة بشأنها في شتى المسائل المطروحة أمام نظر الاجتهاد والتجديد، وثالثا لبعدها التجديدي والشرعي لما يفرضه من ضرورات النظر المتبصر في قضايا شرعية راهنة بما يحقق النأي بها عن تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.**

**ولعل أرضية الاستكتاب عبرت بدقة وبلاغة عن تلك الأبعاد مما جعل الندوة بتلك القيمة العظيمة تنظيما وموضوعا حيث وضعت الباحث الجاد المتابع للسجال الفكري في موضوع النظر الشرعي بين "واقف نفسه على حراسة الموروث غير قادرٍ على مدِّ أفيائه، وبين لاقفٍ للثغرات فيه عساه ينفُذُ منها إلى خضرائه"..وهو في ذلك يقف على ثغرة عظيمة حيث "الحاجة إلى ملء هذا الفراغ الذي يُجْتَهَدُ في مَلْئِه حيناً من غير أصحاب هذا التيار، و حيناً من آحادهم في مبادراتٍ فرديةٍ تحتاج هي الأخرى إلى كثير مطارحَةٍ و كثير صقل". ومما زاد من قيمتها أكثر تلك النقاشات والحوارات المباشرة التي كانت تتيحها**

**فترات الاستراحة سواء قبل وبعد كل جلسة أو عند فترة الغذاء أوعند نهاية أشغال الملتقى حيث أن الاستفادة منها لا تقدر بثمن.**

**وكما كان الجهد في الانتقال بالملتقى الوطني للباحثين في العلوم الشرعية من فضاء للمحاضرات العامة الى فضاء لعرض البحوث الاكاديمية المتخصصة ومناقشتها وتطويرها وطبع ونشر أوراقها، كان الاقبال على دعوة الاستكتاب حيث توصل قسم الانتاج العلمي والفكري بأزيد من ثلاثين ورقة بحثية وقع الاختيار على 12 منها حسب النتائج التي صدرت عن اللجنة العلمية التي كلفها القسم بدراستها وتقييمها. كما توصل القسم بمشاركات مهمة من خارج المغرب دون أن يدرجها ضمن الابحاث المشاركة في الندوة نظرا لاقتصار الاستكتاب على الانفتاح على الباحثين المغاربة دون غيرهم. وإن كانت من قراءة لنسبة الاقبال هذه في أول ندوة ذات قيمة أكاديمية كبيرة فإن هذا يعني أن الوعي بضرورة الاجتهاد والتجديد بات واقعا ولم يعد مطلبا فحسب وأن الباحثين في العلوم الشرعية في حاجة الى من يجمع شتاتهم ويطارح أفكارهم ويرفع من هممهم ويضع عنهم أغلال الجمود على القديم وأغلال الخوف من التجديد.**

**ومما دل أكثر على وجود الوعي بضرورة التجديد حرص الباحثين على تخصيص مباحث حول التجديد تعريفا به وجمعا لألفاضه ومعانيه وبيانا لأصالته وأهميته في جل الابحاث التي قدمت للندوة. غير أن ذلك الوعي بضرورة التجديد بدا وكأنه يتلبسه نوع من الحذر الشديد عند البعض حيث ظهر ذلك في تأويلهم لنصوص شرعية واستدلالهم بأخرى تاريخية ذات صلة بالتجديد في سياقات تاريخية مختلفة زمانا ومكانا وشروطا من أجل الوصول الى نتيجة مفادها أن التجديد لا يعدو أن يكون إحياء للقديم إذ ليس المطلوب من المجدد أن يأتي بما لم يأت به الأوائل بل المطلوب منه فقط إخراج القديم كما كان عليه وقت جدته ولمعانه. وهو الأمر الذي علق عليه الدكتور أحمد كافي مثله مثل الدكتور سعد الدين العثماني والأستاذ مصطفى بوكرن وآخرون أثناء مداخلاتهم التفاعلية خلال فترة النقاش التي أعقبت الجلسة الاولى وكذا الجلسة الثانية في ندوة التجديد حيث اعتبروا أنه من غير المعقول حصر التجديد فيما كان عليه السابقون وأن ما قعده هولاء من قواعد أصولية ومناهج التعامل مع الحديث الشريف جاء نتيجة تفاعلهم مع واقعهم ومواكبتهم لمصالح العباد. كما أكدوا بأن منطلق التجديد هو الإنسان في علاقته بالوحي بما هو كائن في الزمان والمكان وبما هو عليه من تطور معرفي وحضاري، أي أنه يتناول الانسان في علاقته بالوحي دون حشره في زاوية ما كان عليه السابقون ومنعه من استخدام أدوات وعلوم العصر بدعوى أن دوره في التجديد لا يعدو ان يقوم بنفض الغبار عن القديم. واعتبروا أن التجديد ينبغي أن يكون منتوجا وليس مجرد كلام.**

**وقد جاءت الاوراق التي قدمت الى الندوة غنية من حيث موضوعاتها ومقارباتها وتوزعت على أربعة محاور كبرى حيث خصص لكل محور جلسة خاصة تم من خلالها عرض ومناقشة العروض حسب كل محور. وانطلقت أشغال الندوة بحمد الله بعرض أرضية الندوة التي أعدها وقدمها مسؤول قسم الانتاج العلمي والفكري لحركة التوحيد والاصلاح لتبدأ بعده أولى جلسات الندوة. وكانت الجلسة الاولى التي سيرها ونشطها الدكتورامحمد جبرون قد تناولت محورا بعنوان " رهانات التجديد الاصولي قضايا ونماذج" وشارك فيها كل من السادة الباحثين الاستاذ ابراهيم بوعدي والدكتور إحيا الطالبي والاستاذ محمد الصادقي العماري والاستاذ مصطفى فاتيحي.**

**وفي كلمته عن "التجديد الاصولي وأثره في تحقيق الإصلاح: شواهد ونماذج" بسط الاستاذ ابراهيم بوعدي مفهوم التجديد الاصولي ومقتضياته وحاول أن يرصد بعض آفاق التجديد فيه ليختم بالحديث عن نماذج كان لها أثر في تحقيق الاصلاح. أما الدكتور إحيا الطالبي الذي تحدث عن " معالم التجديد الأصولي لدى زعماء الاصلاح: ابن عاشور نموذجا" استعرض في كلمته تاريخ حركة التجديد خلال القرون الأخيرة ليسلط الضوء بعد ذلك على أحد رواد تلك الحركة العظام وهو الشيخ العلامة الطاهر بن عاشور ويجلي حقيقة التجديد عنده مبينا أهم مؤاخذاته على من سبقوه كإدخالهم في علم أصول الفقه ما ليس منه وما لا يحتاجه وما لا طائل من ورائه من صنوف علم الكلام. بينما قدم الاستاذ محمد الصاقي العماري دراسته في " قضايا الإجهاد المؤسس لشرعية الإختلاف" وعرض دعوى مفادها أن علم أصول الفقه جاء أساسا لينظم الإختلاف من أجل بناء الإتلاف ، وناقش هذه الدعوى مبينا تهافت الاطروحات التي تهدم الإتلاف برفض شرعية الاختلاف من خلال بسط**

مجموعة من القضايا كأمثلة ظاهرة منها الخلط بين الاصول والفروع والدليل وشبهة الدليل والاستدلال والاعوجاج في الاستدلال وغير ذلك. وأما الاستاذ مصطفى فاتيحي فكان حديثه عن " النظر الاصولي ودوره في فقه تنزيل المشاريع الاصلاحية: سؤال التدبير وسؤال الهوية"، وقد استند في أطروحته على استقراء لائحة من المصادر والمراجع ذات خلفية أصولية في تعاطيها مع قضايا الاصلاح من خلال ثلاثة محاور: الأول حول سؤال التدبير والكرامة الإنسانية والثاني حول سؤال التدبير ومنطق المشاركة/المغالبة، والثالث حول سؤال التدبير كأرضية لإدارة تعدد الهويات. وقد خصصت الندوة لورقة الاستاذ فاتيحي تعقيبا أعده وقدمه الدكتور عبد العزيز البطيوي حيث وقف في تعقيبه على ملاحظات مهمة ودقيقة تجويدا للورقة وتصويبا لمراميها.

وفي الجلسة الثانية التي ترأسها الدكتور مولاي عمر بن حماد والتي تناولت محور "علوم الحديث الشريف بين التقليد والتجديد" تم تقديم ثلاثة أوراق أولها بعنوان" دعوات التجديد في علوم الحديث: قراءة في النماذج" لصاحبها الباحث الاستاذ محمد بن فريد زريوح حاول من خلالها بيان صحة المنهج الحديثي الذي سار عليه الاقدمون وإنتقاد منتقديه من المعاصرين معتبرا أن من يدعي التجديد عبر المناهج المتأثرة بالغلبة الحضارية الغربية حسب قوله إنما يسعي الى طمس المنهج النقدي عند المحدثين. وأما الورقة الثانية فكانت للدكتور عدنان أجانة بعنوان:" المذاهب الحديثية: قراءة في مناحي الاجتهاد وآفاق الاستثمار"، وقد عرض من خلالها ما أسفرت عنه الحركة العلمية خلال تاريخ الامة الممتد من مذاهب متنوعة لها اختياراتها المنهجية وآراؤها التي أسهمت في تشكيل الدرس الحديثي على ما انتهى به الينا. كما دعا من خلالها الى توسيع مادة المصطلح لتستوعب اجتهادات المذاهب المختلفة وإلى استحضار مختلف الآراء المذهبية ودمجها في الجهاز المصطلحي الواصف. وكان مسك ختام تلك الجلسة ما تقدم به الاستاذ الباحث نور الدين الأشهب من خلال عرض نظرية أستاذه الدكتور محمد عمران حنشي في نقد الحديث وتجديد منهجه الموسومة ب"الهندسة الحديثية" حيث بسط أهم القضايا والإشكالات المرتبطة بمجال دراسة الحديث والتي يجب تطويرها وتجاوز أعطابها مبرزا امكانية ذلك عبر اقتراح منهج جديد ينهل من علوم التواصل والرياضيات وهو ما عبر عنه عنوان ورقته: " مقارنة بين المنهج التقليدي في دراسة الحديث و"الهندسة الحديثية".

وتناولت الجلسة الثالثة "إشكاليات في الفاعلية النظرية الآسلامية" حيث شارك فيها كل من السادة الباحثين الدكتور رشيد الراضي والاستاذ عبد الكريم الهواوي والدكتور امحمد جبرون ونشطتها الدكتورة بشرى الراضي. وفي كلمته عن مراجعات في النسق الشرعي في شطره الاستدلالي أكد الدكتور الراضي بأن تطويره لن يتحقق الا من خلال مراجعة نقدية تجديدية للنظرية الاستدلالية التي يرسو فوقها هذا النسق، وناقش ذلك من خلال ابراز المداخل التجديدية المفترضة في النظرية الاستدلالية الشرعية التقليدية مقترحا نماذج من الخطوات التجديدية المكتسبة من الدرس الإستدلالي المعاصر. وفي سياق قريب تحدث الاستاذ عبد الكريم الهواوي عن جدلية الاصول والكلام حيث تناول بالنقد والبيان دعوى تجريد أصول الفقه مما علق به من علم الكلام والمنطق ومن المسائل التي لا طائل من ورائها مشيرا الى أن تلك الدعوى تقوم على رؤية أحادية وعلى استبطان نوع من الاقصاء لمذاهب الجمهور من السلف والخلف، ومدافعا عن علاقة علم الكلام بعلم الأصول الى حد قوله باستحالة انفصالهما بناء على استقراء عدد من النصوص التاريخية. وكان الدكتور امحمد جبرون آخر المتحدثين في تلك الجلسة؛ ومن زاوية تاريخية تضع القرآن والتاريخ في سياق تفاعلي حيث تظهر الحاجة الى تجديد الفهم، حاول الباحث أن يلفت الانتباه إلى الانحرافات في الفهم والفقه الناجمة عن إهمال أثر التحول التاريخي في فهم النص القرآني وأن يبين الانعكاسات الايجابية لمراعاة التاريخ في الفهم.

أما الجلسة الرابعة والأخيرة التي سيرها الاستاذ مولاي أحمد صبير فقد جمعت بين الفقيه الاصولي الدكتور سعد الدين العثماني وبين الأستاذ الباحث مصطفى بوكرن. وفيها عرض الاستاذ بوكرن ورقته حول أطروحة الفيلسوف المغربي الدكتور طه عبد الرحمن التي ضمنها في كتابه " روح الدين : من ضيق العلمانية إلى سعة الإئتمانية"، وناقش فيها موضوع الحكم الشرعي ومشتقاته كـ"الحاكمية" في إطار نظرية ترتكز على عالمي الغيب والشهادة من منظور روحاني تذكيري حيث يرى بأن " العلماني" " والتحكيمي" كلاهما يعيشان حالة من الضيق والاضطراب في مقاربتهما لموضوع " الحكم" لتلبسهما بآفة النسيان؛ و ليتخلصا من آفة النسيان ويتحققا بصفتي " الاتساع" و" الاتساق" وجب تذكيرهما

باستمرار.

وكان آخر العروض عرض الدكتور سعد الدين العثماني حول "أصول الفقه بين الشرعي والدنيوي" حيث بسط العثماني قوله بأن منهج أصول الفقه هو لاستنباط الاحكام الشرعية الدينية وليس له أية علاقة بالمجالات الدنيوية بمختلف أضرابها. وبذلك تكون طاعة الرسول في الدين لا في الدنيا، ويكون الاجماع في الامور الدينية لا في الامور الدنيوية والعقلية. وعليه يكون اقحام الاحكام الشرعية ومنهج صياغتها في جميع المجالات غير سليم لان المجالات الدنيوية متروكة للعقل البشري والمعرفة الانسانية.

وفي ختام الندوة التي حضر أشغالها كاملة رئيس حركة التوحيد والاصلاح الاستاذ عبد الرحيم شيخي وعدد من أعضاء المكتب التنفيذي والشخصيات العلمية، نوه رئيس الحركة بالمجهودات التي كانت وراء تنظيمها في إطار الملتقى الوطني السادس للباحثين في العلوم الشرعية وعبر عن ارتياحه بنجاحها ونجاح الملتقى، كما شكر كل الباحثين الذين أسهموا بعروضهم والذين أسهموا بحضورهم ونقاشهم معربا عن سروره بانفتاح الحركة على الباحثين في العلوم الشرعية مطالبا إياهم بمزيد من العمل والتقارب مع القبول بالاختلاف.

**محمد بنجلول - نائب مسؤول منطقة طنجة**

مشاركة غرِّد أعجبني مشاركة

أضف تعليق

JComments